

العوامل المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر للفترة 2000-2015

إعداد:

ط.د. عيساني العارم*.

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية لدراسة وتقييم ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 ومحاولة معرفة أهم العوامل المفسرة لهذه الظاهرة. ولتحقيق ذلك، سنتناول الجانب النظري للإنفاق العام وأسباب تزايد وتطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 2001-2015، مع إبراز أهم العوامل المتسببة في زيادة النفقات العامة. بينت الدراسة أن ارتفاع معدلات الناتج المحلي الخام الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول منذ سنة 2000 أبرز وأهم عامل متسبب في تزايد النفقات العامة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: النفقات العامة، ظاهرة تزايد الإنفاق العام، برامج الإنعاش الاقتصادي.

Résumé:

Ce papier de recherche vise l'étude et l'évaluation le phénomène de croissance des dépenses publiques en Algérie au cours de la période 2000-2015 et les facteurs explicatifs de ce phénomène. Pour cela, il sera axé, d'abord, sur l'aspect théorique des dépenses publiques et l'analyse de l'évolution des dépenses publiques en Algérie, pour la période 2001-2015, tout en montrant les facteurs les plus important à l'origine de la croissance des dépenses publiques. L'étude a montré que l'augmentation des taux de produit intérieur brut résultant de la hausse des prix du pétrole depuis 2000, est le facteur le plus important à l'origine de l'augmentation des dépenses publiques en Algérie.

Mots clés : dépenses publique, phénomène de croissance des dépenses publique, programme de relance économique.

* عيساني العارم، طالبة دكتوراه بالمدرسة العليا للتجارة، aissani.laremkesbia@gmail.com.

المقدمة:

تعتبر النفقات العامة أداة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة للقيام بواجباتها في مختلف الميادين سواء اجتماعية أو اقتصادية، حيث زاد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالإنفاق العام كأداة رئيسية هامة بيد الحكومات التي اعتمدتها للتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى ازدياد حجم الإنفاق العام بشكل ملحوظ ومستمر في العديد من الدول.

وهذا ما نلاحظه في الجزائر، وذلك منذ سنة 2000 أين قامت الجزائر بانتهاج سياسة انفاقية توسعية حرصا على تفعيل القطاعات الإستراتيجية كالزراعة والصناعة والخدمات مما أدى إلى تزايد النفقات العامة بشكل مستمر، حيث خصصت مبالغ مالية ضخمة وذلك في ظل الارتفاع المستمر لأسعار النفط الذي ساهم في ارتفاع المداخيل النفطية خلال نفس الفترة، وذلك إضافة لعدة عوامل التي شجعت التوسع في الإنفاق العام واستفحال ظاهرة تزايد الإنفاق العام.

من خلال ما سبق، ارتأينا لطرح الإشكالية التالية: "ما هي أهم العوامل المفسرة لظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2015؟".

الفرضية التي يمكن اعتمادها للإجابة على إشكالية الدراسة وذلك بالاعتماد على عدة مراجع ذات صلة بالموضوع، كانت كالآتي: "يعد ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بفعل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية أهم عامل مفسر لظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2015".

تهدف الدراسة إلى الإجابة على إشكالية الدراسة من خلال دراسة وتحليل تطور النفقات العامة في الجزائر وتحديد أهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحددة لها.

تكمن أهمية بحثنا في كونه يتطرق إلى موضوع نادر من حيث البحوث والدراسات التي اهتمت بظاهرة تزايد الانفاق الحكومي، كما تكمن أهميته في معرفة أسباب ظهور هذه الظاهرة للوصول إلى الحلول المناسبة لترشيد الإنفاق العام.

للإجابة على الإشكالية السابقة، سنحاول التطرق لأهم النقاط في هذا الموضوع:

- الإنفاق العام وأسباب تزايدده ؛
- برامج الإنفاق العام والاعتمادات المخصصة لها للفترة من 2000 - 2015؛
- ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر بين 2000-2015 .

(1) الإنفاق العام وأسباب تزايد

1-1 النفقات العامة ونطاق وحجم الإنفاق العام

يمكن تعريف النفقة العامة بأنها " كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص معنوي عام لتحقيق منفعة عامة تتوافق مع أهداف الدولة".¹

كما يمكن تعريفها على أنها: " مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارتها وهيئاتها المختلفة، لتلبية الحاجات العامة للمجتمع".²

ففي الوقت الحالي تتصف النفقات العامة بالتزايد المستمر بسبب تزايد الحاجات التي يجب إشباعها، مما يؤدي للتساؤل حول نطاق الإنفاق العام ومدى التوسع فيه. إن تحديد نطاق الإنفاق يمكن أن يبرر وفقا للمبادئ التالية:

- مبدأ المنفعة الاجتماعية³: بحيث يكون التوسع في الإنفاق أو عدم التوسع بالمقارنة بين التضحيات الحدية التي يتحملها المجتمع بدفع الضرائب وبين المنافع الحدية التي تعود على المجتمع من الخدمات التي تقوم بها الدولة. بالرغم من صعوبة من تطبيق هذا المبدأ لتعذر تقدير أو قياس التضحيات الحدية والمنافع الاجتماعية الحدية، فإن المبدأ سليم في ذاته ولا مناص في توجه السياسة المالية للدولة نحوه.

- مبدأ الاقتصاد والإنتاجية: بمعنى تخلص النفقة من مظاهر التسبب المالي وتعظيم إنتاجية القطاع العام، حيث يعد الاقتصاد في النفقة شرطا ضروريا من شرط ضبط الإنفاق العام. فمن البديهي أن المنفعة الجماعية القصوى المترتبة على النفقة لا تتصور إلا إذا كان تحققها ناتجا من استخدام أقل نفقة ممكنة. لهذا يتعين على السلطات القائمة بتبذير الأموال العامة وألا تنفق مبلغا دون مبرر، وأن تسير المرافق العامة بأقل التكاليف، ولاشك أن تبذير الأموال يضعف الثقة في الإدارة المالية للدولة ويبرر التهرب من دفع الضرائب. كما يتطلب تحقيق الاقتصاد في الإنفاق العام فضلا عن التوفير في كفه، العمل على زيادة إنتاجيته، حيث تقاس هذه الإنتاجية عن طريق مقارنة القيمة الاجتماعية للسلع والخدمات التي تقوم الدولة بإنتاجها، والقيمة الاجتماعية للسلع والخدمات التي استهلكتها الدولة في تحقيق هذا الإنتاج. ومنه يمكن التفرقة بين مجمل الإنتاجية (القيمة الاجتماعية للسلع والخدمات المنتجة) والإنتاجية الصافية أو الحقيقية (القيمة الاجتماعية المتبقية بعد خصم قيمة السلع والخدمات المستخدمة في الإنتاج). ولعل من أهم الوسائل التي يمكن أن يلجأ إليها مصممو السياسة المالية في الدولة في الاهتمام إلى قياس إنتاجية الإنفاق العام وتطورها، هو وضع معدلات أداء خاصة بكل فرع من فروع النفقات العامة الاستثمارية وغير الاستثمارية الواردة بميزانية الدولة، وهذا حتى يسهل التعرف بواسطتها على ما إذا كان هذا الإنفاق يجري على النمط السليم المتفق مع الرشد الاقتصادي من عدمه.⁴

- ضمانات التحقق من استمرار المنفعة والاقتصاد في الإنفاق العام: حتى يمكن التحقق من توافر المنفعة والاقتصاد واستمرار توافرها بالنسبة للنفقة العامة، فإنه يمكن التوصل إلى ذلك من خلال تقنيين كل ما يتعلق بالنشاط المالي للدولة، والذي يتمثل في احترامها لكافة الإجراءات القانونية التي تتطلبها التدابير التشريعية السارية عند إجراء الإنفاق العام، وبواسطة مختلف أساليب الرقابة وصورها المتعارف عليها في هذا المجال. ففيما يتعلق بتقنيين القواعد الإجرائية للإنفاق العام، نجد أن هذا يستوجب أن تكون النفقات العامة مستوفية للإجراءات تحقيقها وصياغتها وتنفيذها على النحو المبين في الميزانية والقوانين واللوائح والقرارات المالية. أما عن الرقابة على الإنفاق العام فإنها تأخذ في العادة ثلاثة أشكال: الرقابة البرلمانية والرقابة المستقلة. (à Priori) رقابة إدارية تتولاها عادة وزارة المالية، وهي رقابة سابقة للإنفاق.

من المهم جدا على الدولة معرفة الحجم الأمثل لنفقاتها التي تقتطعها أساسا من الناتج المحلي الخام هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يتوجب عليها حدود هذه النفقات التي يجب عدم تجوزها. لقد استقر الفكر التقليدي لفترة من الزمن، على تحديد نسبة معينة (10% - 15%) من الناتج المحلي الخام إلا أن هذا أصبح بدون جدوى نظرا للعوامل التي تحدد حجم الإنفاق:⁵

- الأيديولوجية والمذهبية السائدة في بلد معين: إذا كان السائد في دولة ما الأيديولوجية الفردية فإن حجم النفقات العامة وتنوعها يقل بالنسبة للناتج المحلي وتبرير ذلك أن دور الدولة، في ظل هذه الأيديولوجية، يقتصر على قيامها بوظائفها التقليدية وبالأشطة التي يعرف عنها النشاط الخاص وغير ذلك فهو متروك لحرية الأفراد. أما في ظل الأيديولوجية التدخلية يتمثل دور الدولة في التدخل في العديد من الأنشطة الاقتصادية، التي كان من الممكن أن يقوم بها النشاط الخاص، كاستغلال بعض المشروعات الإنتاجية ومحاربة الآثار الضارة للدورات الاقتصادية والعمل على ثبات قيمة النقود وتقديم الخدمات المجانية... الخ. ويترتب على ذلك زيادة حجم النفقات العامة لمواجهة الزيادة في الأنشطة التي تقوم بها الدولة بالإضافة إلى زيادة تنوعها.

- العوامل والظروف الاقتصادية: حيث هناك أن هناك علاقة حتمية بين النفقات العامة وبين المستوى العام للنشاط الاقتصادي الذي يظهر من خلال حالة العمالة والناتج المحلي والمستوى العام للأسعار ومدى تؤثر كل منها بمستوى الطلب الفعلي. ويظهر ذلك جليا في اقتصاد الدول الرأسمالية ففي أوقات الكساد تزداد النفقات العامة وذلك لخلق زيادة في الطلب الكلي الفعلي والوصول بالاقتصاد الوطني إلى مستوى العمالة الكاملة، ويكون العكس في أوقات الرخاء. أما في ظل اقتصاديات الدول النامية -التي تتصف بعدم مرونة الجهاز الإنتاجي بسبب عدم استجابة بعض عوامل الإنتاج للزيادة في الطلب- يتحتم ألا تزيد النفقات العامة عن حد معين، وإلا ترتب على ذلك بدئ ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار وتدهور قيمة النقود.

- العوامل المالية: فيقصد بها أن حدود النفقات العامة لا بد وأن ترتبط بقدرة الدولة على توفير الإيرادات العامة الكافية لتغطية هذه النفقات. وعلى الرغم من مرونة موارد الدولة وقابليتها للزيادة، إلا أن هذا لا يتم بصورة مطلقة بل يخضع لحدود معينة وإلا كانت النتائج الاقتصادية بالغة الخطورة.

2-1 ظاهرة تزايد الإنفاق العام

يعتبر الاقتصادي الألماني A.WAGNER أول من قام بدراسة ظاهرة تزايد الإنفاق العام لبعض الدول الأوربية في القرن التاسع عشر، أين استخلص بأن هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة، فكل زيادة في النمو الاقتصادي تؤدي إلى زيادة أكبر منها في النفقات العامة. من خلال النقاط التالية سنبرز أهم أسباب زيادة الإنفاق العام⁶:

1-2-1 الأسباب الحقيقية لظاهرة تزايد النفقات العامة

- الأسباب الاقتصادية: تتمثل في زيادة الدخل الوطني، وبالتالي زيادة ما تقتطعه من هذا الدخل وهذا يفسح لها المجال لزيادة الإنفاق العام، وكذا زيادة دور الدولة (تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية).
- الأسباب الاجتماعية: تتمثل هذه الأسباب في الزيادة في معدل النمو الديمغرافي، وكذا تركيز السكان في المدن، والمراكز الصناعية، كل هذه الأسباب تؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة، لتغطية الطلب الحاصل على الخدمات التعليمية، الصحية، الثقافية، خدمات النقل... الخ.
- الأسباب الإدارية: يترتب على نمو وظائف الدولة وتنوعها، وتضخم حجم الإدارة الحكومية نتيجة خلق العديد من الوزارات والإدارات، للقيام بتقديم الخدمات العامة، وكذا الإشراف على المشروعات العامة المختلفة، إلى زيادة حجم النفقات العامة.
- الأسباب المالية: يمكن تلخيص الأسباب المالية لزيادة النفقات العامة في عنصرين أساسيين: أولاً سهولة الاقتراض حيث أصبح من السهل الحصول على القروض من أجل تمويل النفقات مقارنة بما مضى، وثانياً وجود فائض في الإيرادات العامة والذي بدوره يغري الحكومة بالتوسع في الإنفاق عن طريق تنمية خدماتها وتحسين مستواها.
- الأسباب السياسية: تؤثر بعض العوامل السياسية في حجم النفقات العامة فتؤدي إلى زيادتها، ويمكننا في هذا المجال إدراج بعض العوامل الرئيسية والمتمثلة في: "انتشار مبادئ الديمقراطية" حيث يترتب عليها زيادة الاهتمام بالطبقات محدودة الدخل، والمحرومة، والتكفل بالكثير من خدماتها. كما أن "زيادة نفقات التمثيل الخارجي" لتطور العلاقات الدولية، وكثرة عدد الدول المستقلة يؤدي إلى تزايد نفقات اشتراك الدول في المنظمات الدولية والإقليمية. بالإضافة إلى "زيادة النفقات العسكرية" والذي يمثل إحدى الأسباب الأساسية لتزايد النفقات العامة في عصرنا الحاضر، ويعود ذلك إلى ظهور التكنولوجيا المتطورة في المجال العسكري، مما يؤدي إلى صرف مبالغ ضخمة لأجل الحصول على هذه التكنولوجيا المتطورة.

2-2-1 الأسباب الظاهرية للإنفاق العام

- تدهور قيمة النقود (التضخم): يقصد به تدهور القوة الشرائية للنقود، أو ازدياد عدد الوحدات النقدية التي تدفع للحصول على سلعة أو خدمة معينة، ويترتب على ذلك تضخما في أرقام النفقات العامة، مما يعني أن الزيادة في النفقات لا ترجع بالضرورة لزيادة السلع والخدمات العامة التي تنتجها النفقات العامة فقط بل تعود لارتفاع الأسعار.⁷
- اختلاف طرق المحاسبة المالية: لقد كان في ما مضى يتم تخصيص بعض الإيرادات التي تقوم بتحصيلها بعض الإدارات والمصالح لتغطية نفقاتها، وبالتالي لا تظهر في ميزانية الدولة. ومع اعتماد وحدة الميزانية حيث أصبحت كل النفقات (مركزية أو محلية) تظهر في ميزانية الدولة، أدى ذلك إلى تضخم حجم النفقات العامة، وهذه الزيادة هي زيادة ظاهرة فقط نتجت عن تغيير طرق المحاسبة في الميزانية الحديثة.
- زيادة عدد السكان: يختلف هذا العامل عن بقية العوامل الأخرى، فزيادة النفقات العامة التي تترتب عليه ليست زيادة ظاهرة بحتة، بل انه من الطبيعي أن تزداد نفقات الدولة بازدياد عدد السكان. والزيادة في عدد السكان في الحقيقة، تمنع القيام بمقارنات الفترات المختلفة، ولكي نتابع الزيادة الحقيقية يجب أن تكون المقارنات بين مقدار الإنفاق الذي يعود على الفرد الواحد خلال فترة المقارنة، أي بقسمة الإنفاق الكلي على عدد السكان.
- اتساع حجم الإقليم: هذه الزيادة في النفقات العامة ناتجة عن ضم إقليم جديد إلى دولة معينة، وهذا الإقليم لم يكن تابعا لها، ومثال ذلك اتحاد الألمانيتين (الشرقية والغربية) أدى إلى توحيد الميزانية، وبالتالي تضاعفت النفقات العامة، ولكن هذه الزيادة تبقى ظاهرة فقط، وذلك لان نصيب الفرد من هذه النفقات يبقى ثابتا.

2) برامج الإنفاق العام والاعتمادات المخصصة لها للفترة من 2000 - 2015

برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر كان للأزمة الاقتصادية والتي شهدتها الجزائر سنة 1986 وحتى الأزمة السياسية خلال التسعينات أثر كبير على معدلات النمو الاقتصادي، فمثلا سجل الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو سالبة سنة 1993 و 1994 (-2.1 و -0.7)، بالإضافة لمعدلات البطالة التي شهدت ارتفاعا وذلك بسبب تراجع نسب الاستثمارات بعد الأزمة الاقتصادية، بحيث ارتفعت معدلات البطالة من 9.7% سنة 1985 إلى 29.3% سنة 1999.⁸ فبسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية كان على الجزائر الدخول في سياسة اقتصادية جديدة سميت بسياسة الإنعاش الاقتصادي، فقد تم تنفيذ هذه السياسة من خلال ثلاث برامج تنموية وهي:

1-2 برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

من أجل تجسيد هذا البرنامج تم تخصيص مبلغ مالي قدره 525 مليار دج، بحيث كان التوزيع القطاعي لهذا البرنامج على النحو التالي: الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية 40.1%، التنمية المحلية والبشرية 38.8%، دعم

القطاع الفلاحي والصيد البحري 12.4% بالإضافة لذلك استفاد القطاع الفلاحي من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، ودعم الإصلاحات بنسبة 8.6%. بحيث يهدف هذا البرنامج إلى زيادة الإنفاق الاستثماري لتدارك التأخر الحاصل بسبب الأزمة الاقتصادية لسنة 1986، تحسين الظروف المعيشية للمواطن خاصة سكان الريف، كما يهدف لدعم وتعزيز تنافسية المؤسسات العامة والخاصة بالإضافة إلى ذلك يهدف هذا البرنامج إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي بحيث نلاحظ أن معدلات النمو ارتفعت من 2.4% سنة 2000 إلى 6% سنة 2004، وتخفيض معدلات البطالة التي بدورها شهدت انخفاضا من 30% سنة 2000 إلى 17% سنة 2004.⁹

2-2 البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (المخطط الخماسي الأول) (2005-2009)

جاء هذا البرنامج تكملة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، بحيث خصص لهذا البرنامج مبلغ قدر ب 4202.7 مليار دج لتمويل خمس برامج تنموية فرعية موزعة كالتالي: برنامج تحسين الظروف المعيشية (السكن، التعليم، ...) بنسبة 45.5%، برنامج تطوير الهياكل القاعدية 40.5%، برنامج دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8%، برنامج تحسين الخدمة العمومية بنسبة 4.8% وبرنامج تطوير تكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال بنسبة 1.2%. إن أهم ما يهدف إليه هذا البرنامج رفع المعدلات النمو الاقتصادي لإتمام ما جاء به البرنامج الأول، وذلك بتحسين المستوى المعيشي للمجتمع الجزائري سواء من الناحية الصحية والأمنية والتعليمية وأو من ناحية توسيع وتحديث الخدمات العامة والمواصلات، بالإضافة إلى تشييد وتطوير البنى التحتية وترقية المستوى التعليمي والمعرفي والاستثمار التكنولوجي وبالتالي تطوير الموارد البشرية.

3-2 برنامج توطيد النمو (المخطط الخماسي الثاني) (2010-2014)

المبلغ الذي تم تخصيصه لانجاز هذا البرنامج قدر بحوالي 21214 مليار دج، بحيث يتضمن 9700 مليار دج لاستكمال المشاريع السابقة و 11534 مليار دج لإطلاق مشاريع جديدة، أين تم توزيعه على مختلف القطاعات بالنحو التالي: 45.50% لتحسين الظروف المعيشية للسكان، 38.55% تطوير الهياكل القاعدية و 16.05% لدعم التنمية الاقتصادية.⁽¹⁰⁾

من بين أهم الأهداف التي يسعى هذا البرنامج إلى تحقيقها نذكر:

- تعزيز التنمية البشرية مثل من خلال بناء منشآت للتربية وطنية، للتعليم العالي، الصحة والسكن، عصرنة الإدارة العمومية؛
- تطوير الهياكل القاعدية والتنمية الصناعية مثل الموانئ والمطارات وغيرها، توسيع شبكة الطرقات والسكك الحديدية بالإضافة إلى انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء، لتصفية المياه صالحة لشرب، تحديث المؤسسات العمومية وإنشاء مناطق صناعية...

- دعم التنمية الفلاحية الريفية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها وذلك لخلق مناصب الشغل.

(3) أسباب تزايد النفقات العامة في الجزائر للفترة (2000-2015)

3-1 تطور النفقات العامة في الجزائر 2000-2015

الجدول رقم 01: تطور النفقات العامة خلال الفترة (2000-2015) (الوحدة مليار دج).

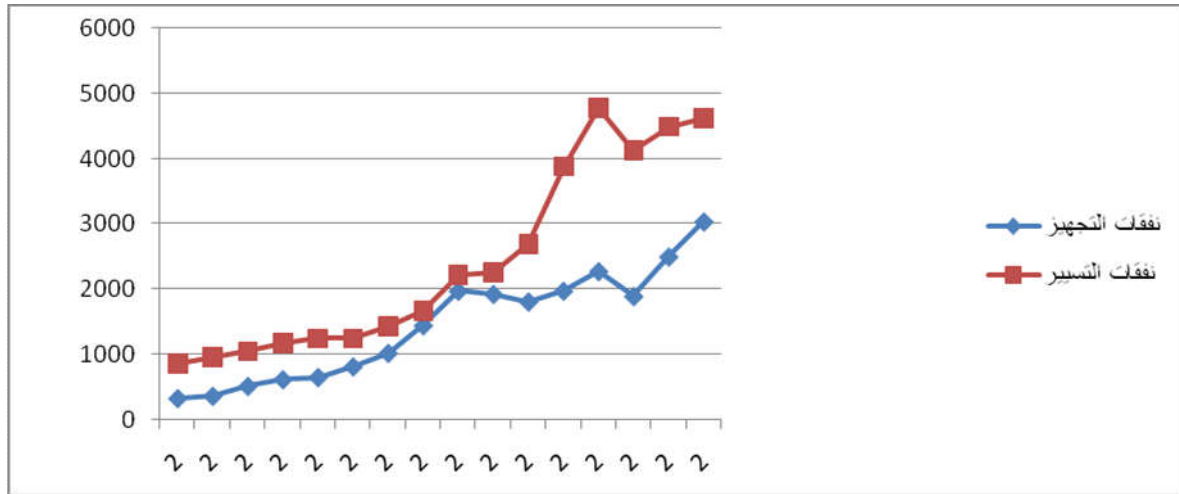
السنة	مجموع النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نفقات التسيير / مجموع النفقات	نفقات التجهيز / مجموع النفقات	نسبة التغير في النفقات العامة
2000	1178	856,2	321,9	72,68%	27,33%	/
2001	1519,3	963,6	357,4	63,42%	23,52%	28,97%
2002	1540,9	1050	510	68,14%	33,10%	1,42%
2003	1786,8	1173,8	612,9	65,69%	34,30%	15,96%
2004	1891,8	1245,4	646,3	65,83%	34,16%	5,88%
2005	2052	1241,4	810,6	60,50%	39,50%	8,47%
2006	2452,7	1435,2	1019,2	58,52%	41,55%	19,53%
2007	3108,5	1672	1442,3	53,79%	46,40%	26,74%
2008	4144	2218	1973,3	53,52%	47,62%	33,31%
2009	4224,8	2259,5	1925,8	53,48%	45,58%	1,95%
2010	4512,8	2694,5	1807,9	59,71%	40,06%	6,82%
2011	5853,6	3879,2	1974,4	66,27%	33,73%	29,71%
2012	7058,2	4782,6	2275,5	67,76%	32,24%	20,58%
2013	6024,1	4131,5	1892,6	68,58%	31,42%	-14,65%
2014	6 980,30	4494,3	2501,4	64,39%	35,84%	15,87%
2015	7 656,30	4617	3039,3	60,30%	39,70%	9,68%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

من خلال تحليلنا للسياسة الانفاقية المتبعة خلال فترة 2000-2015 نلاحظ ارتفاع مستمر للنفقات سواء نفقات التسيير أو التجهيز (من 1178 مليار دج سنة 2000 إلى 7656.3 سنة 2015) باستثناء سنة 2013 أين كان انخفاض بنسبة 14.65%.

كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه هيمنة نفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز، فرغم الاهتمام الكبير الذي أعطته الحكومة لنفقات التجهيز من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي إلا أنها تبقى تمثل نسب أقل من مجموع النفقات، بحيث لم تتعدى نسبة 47% من إجمالي النفقات طيلة الفترة الممتدة ما بين 2000-2015.

الشكل رقم 01: تطور نفقات التسيير والتجهيز للفترة 2000-2015



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم 01.

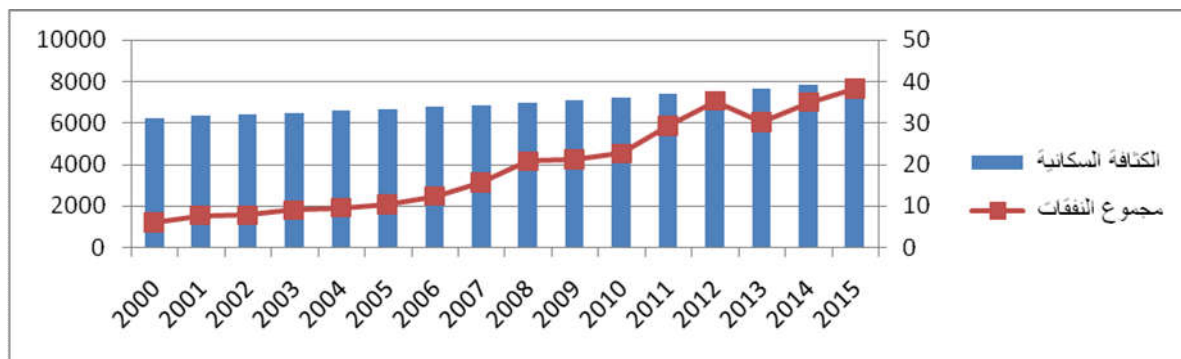
2-3 العوامل المفسرة لتزايد النفقات العامة في الجزائر للفترة (2000-2015)

يمكن إرجاع سبب ظاهرة تزايد الإنفاق للأسباب التالية:

3-2-1 النمو الديمغرافي

نلاحظ من خلال الشكل التالي أن الزيادة في عدد السكان تماشى والزيادة في النفقات العامة، وهذا لأن بعض العامة مرتبطة بشديد بالسكان كالصحة، التعليم، المواصلات... وغيرها، فكلما ارتفع عدد السكان كانت الحكومة ملزمة على زيادة نفقاتها لمواجهة الحاجيات المتزايدة للسكان.

الشكل رقم 02: تطور النفقات العامة والكثافة السكانية للفترة 2000-2015

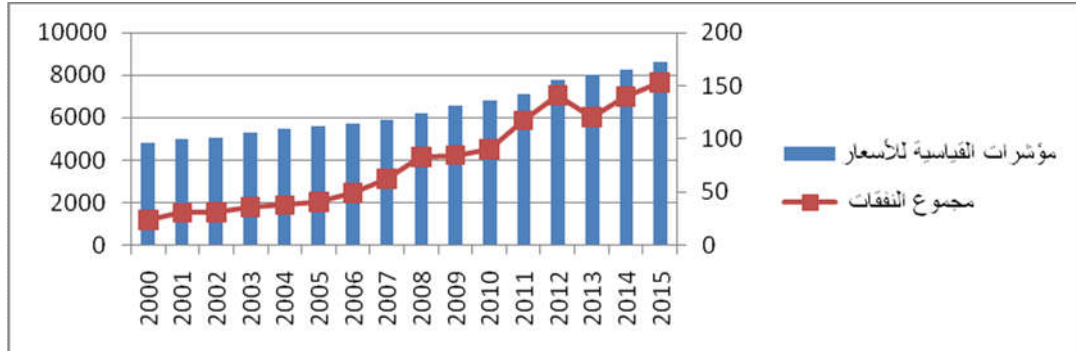


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم 01 والكثافة السكانية بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي.

2-2-3 تطور المستوى العام للأسعار

من خلال الشكل رقم 03 يتبين لنا تزايد النفقات العامة بنفس الوتيرة مع مؤشرات الأسعار، مما يمكننا القول أن الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار ساهم في تزايد النفقات خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم 03: تطور النفقات العامة ومؤشرات الأسعار للفترة 2000-2015.



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم 01 ومؤشرات الأسعار بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء.

3-2-3 ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي:

سنحاول دراسة دور معدلات الناتج المحلي من خلال الميل المتوسط والميل الحدي، بحيث يعتبران هذان الأخيران من بين المعالم التي تفسر ظاهرة تزايد النفقات.

الجدول رقم 02: الميل المتوسط والحدي خلال الفترة (2000-2015)

السنة	الميل المتوسط	التغير في الناتج المحلي الخام	التغير في النفقات	الميل الحدي
2000	29%			
2001	36%	103,6	341,3	3,29
2002	34%	295,7	21,6	0,07
2003	34%	729,5	245,9	0,34
2004	28%	1 496,8	105	0,07
2005	27%	812,9	160,2	0,20
2006	29%	939,6	400,7	0,43
2007	33%	851,3	655,8	0,77
2008	38%	1 690,8	1035,5	0,61
2009	42%	-1 075,7	80,8	- 0,08
2010	38%	2 023,6	288	0,14
2011	40%	2 596,9	1340,8	0,52
2012	44%	1 620,2	1204,6	0,74
2013	36%	435,1	-1034,1	- 2,38
2014	41%	561,3	956,2	1,70
2015	43%	471,9	676	1,43

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

يمثل الميل المتوسط تطور النفقات العامة بالنسبة للناتج المحلي الخام أي ما يتم تخصيصه من الناتج المحلي الخام لتغطية النفقات العامة، حيث يمكن القول أن الميل المتوسط شهد ارتفاعا على العموم.

أما الميل الحدي والذي يعبر عن نسبة التغير في النفقات العامة بالنسبة للتغير في الناتج المحلي الخام، أي نسبة الزيادة في الناتج المحلي الخام التي خصصت لزيادة الإنفاق فمثلا في سنة 2007 عند زيادة الناتج المحلي ب 1 دج فهذا يؤدي إلى زيادة النفقات ب 0.77 دج، بحيث نلاحظ أن معظم قيم الميل الحدي موجبة مما يبين وجود زيادة في النفقات العامة نتيجة الزيادة في الناتج المحلي الخام.

3-2-4 ارتفاع أسعار البترول:

الجدول رقم 03: تطور الجباية البترولية خلال الفترة (2000-2015)

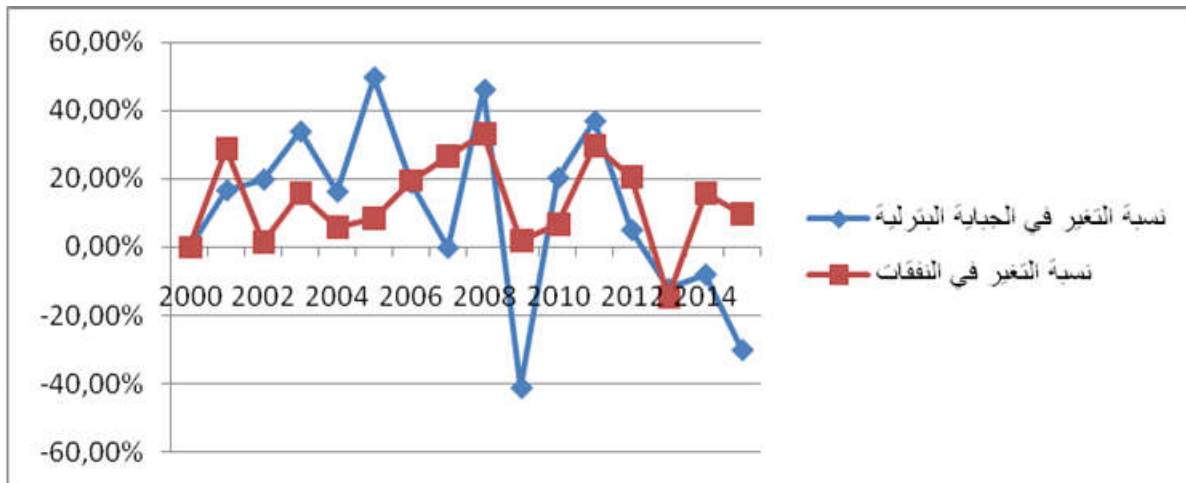
السنة	الجباية البترولية	معدل نمو الجباية البترولية	نسبة التغير في النفقات العامة
2000	720	0,00%	0,00%
2001	840,6	17%	28,97%
2002	916,4	9%	1,42%
2003	836,06	-8,77%	15,96%
2004	862,2	3,13%	5,88%
2005	899,00	4,27%	8,47%
2006	916	1,89%	19,53%
2007	973	6,22%	26,74%
2008	1715,4	76,30%	33,31%
2009	1927	12,34%	1,95%
2010	1501,7	-22,07%	6,82%
2011	1529,4	1,84%	29,71%
2012	1519	-0,68%	20,58%
2013	1615,9	6,38%	-14,65%
2014	3388,4	109,69%	15,87%
2015	2373,5	-29,95%	9,68%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير وزارة المالية.

بالاعتماد على الجدول أعلاه نلاحظ تسجيل فوائض في الجباية البترولية حيث سجلت انتقال من 1001 مليار دج سنة 2001 إلى 4088.6 مليار دج سنة 2008 (78.77% من مجموع الإيرادات)، ثم سجلت انخفاض سنة 2009 وذلك بسبب الانخفاض الذي عرفته أسعار البترول من 94.1 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 61 دولار للبرميل، ثم عادت الارتفاع من 2905 مليار دج سنة 2010 إلى 4184 مليار دج سنة 2012، مما أدى إلى ارتفاع حصيلة الإيرادات العامة وبالتالي إغراء الحكومة في التوسع في الإنفاق الحكومي.

من الشكل الموالي نلاحظ أنه كلما حققت الإيرادات معدلات نمو مرتفعة أو منخفضة فهذا ينعكس على النفقات العامة، فمثلا في سنة 2009 عندما حدثت صدمة في الإيرادات فهذا أدى لانخفاض النفقات العامة بدورها.

الشكل رقم 04: تطور النفقات العامة والجبائية البترولية للفترة 2000-2015



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم 03.

فالارتفاع المستمر للمداخيل النفطية شجع الحكومة لانتهاج سياسة كينزية توسعية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي، وذلك لتحسين الظروف المعيشية للسكان وخاصة سكان الريف (الصحية، السكنية، التعليمية..). وتطوير القواعد الهيكلية ودعم التنمية الصناعية والفلاحية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها؛

3-2-5 أسباب سياسية.

حيث قامت الحكومة الجزائرية في الكثير من المرات بتوسيع نفقاتها في عدة مجالات سواء كانت إنتاجية أو لا وذلك بهدف امتصاص الضغط الاجتماعي وتفادي الاضطرابات السياسية والاجتماعية.

من أجل معرفة أثر كل من المتغيرات السابقة على النفقات العامة، قمنا بتقدير العلاقة ما بين النفقات العامة (متغير تابع)، الناتج المحلي الخام، أسعار البترول ومعدلات التضخم. وذلك بعد ما تأكد أن السلاسل الزمنية [Q1:2000-Q4:2015] لمتغيرات الدراسة مستقرة من الدرجة (1)I، وأن بواقي النموذج الناتجة عن هذه العلاقة المقدرة بين المتغيرات في المستوى، مستقرة في المستوى.

الجدول رقم 04: نتائج تقدير نموذج (ECM)

Dependent Variable: DLGT				
Method: Least Squares				
Date: 06/10/18 Time: 15:40				
Sample (adjusted): 6 64				
Included observations: 59 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.038216	0.027673	1.380980	0.1731
DLGDP	1.748333	0.252980	6.910949	0.0000
DLPP	0.120663	0.089466	1.348700	0.1832
DLDEMO	-35.04244	18.21336	-1.923997	0.0500
DLT_INF	2.508573	1.537222	1.631887	0.1086
U(-1)	0.000514	0.000137	3.742659	0.0004
R-squared	0.885066	Mean dependent var	0.024248	
Adjusted R-squared	0.874223	S.D. dependent var	0.064587	
S.E. of regression	0.022906	Akaike info criterion	-4.618719	
Sum squared resid	0.027808	Schwarz criterion	-4.407444	
Log likelihood	142.2522	Hannan-Quinn criter.	-4.536246	
F-statistic	81.62689	Durbin-Watson stat	1.533747	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews08

Estimation Equation:

=====

$$DLGT = C(1) + C(2)*DLGDP + C(3)*DLPP + C(4)*DLDEMO + C(5)*DLT_INF + C(6)*U(-1)$$

Substituted Coefficients:

=====

$$DLGT = 0.038 + 1.7483337*DLGDP + 0.12066*DLPP - 35.04243*DLDEMO + 2.5085737*DLT_INF + 0.000514040*U(-1)$$

من خلال النموذج المقدر، تحصلنا على النتائج التالية:

- تفسر المتغيرات المستقلة 88.50% من التغيرات الحاصلة في النفقات العامة؛
- العلاقة بين الناتج المحلي الخام والنفقات هي علاقة موجبة، بحيث عند زيادة الناتج المحلي الخام بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة النفقات بـ 1.74 وحدة. كما أن معامل الناتج مقبول إحصائياً؛
- يؤثر أسعار البترول إيجابياً على النفقات هي علاقة موجبة، لكن معامل هذا المتغير غير مقبول إحصائياً؛

- العلاقة بين معدلات التضخم والنفقات هي علاقة موجبة، لكن معامل هذه المتغير غير مقبول إحصائياً؛
- العلاقة بين النمو الديمغرافي والنفقات العامة علاقة سالبة، كما أن معامل الناتج مقبول إحصائياً.

الخاتمة

من خلال هذا البحث تم التوصل إلى جملة من النتائج، التي نلخصها في النقاط التالية:

- النفقات العامة أداة اقتصادية واجتماعية هامة يمكن اعتمادها لإحداث مجموعة من الآثار المرغوبة من طرف الحكومة؛
- توجد عدة عوامل تساهم في زيادة النفقات العامة منها اقتصادية، اجتماعية وحتى سياسية؛
- من خلال دراسة وتحليل تطور بين النفقات خلال فترة ما بين 2000-2015، نستنتج وجود ظاهرة تزايد النفقات في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- ساهمت الفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع الأسعار منذ سنة 2000، في زيادة النفقات العامة وفي انتهاج سياسة انفاقية جديدة سميت بسياسة الإنعاش الاقتصادي.
- حسب تحليلنا للعلاقة بين النفقات وبعض العوامل المؤثرة فيها من خلال النموذج ECM تبين لنا وجود بعض العوامل ساهمت في زيادة النفقات العامة في الجزائر، إلا أن أبرزها تتمثل ارتفاع ما تخصصه من الناتج المحلي الخام لتغطية النفقات العامة، وبالتالي قبول فرضية الدراسة.

المقترحات

من خلال النتائج السابقة، نقترح مجموعة من المقترحات التالية:

- العمل على إعادة ترتيب الإنفاق العام وتوجيهه نحو القطاعات أكثر إنتاجية التي من شأنها خلق مناصب عمل وزيادة النمو الاقتصادي؛
- توجيه فوائض الجباية البترولية لتمويل البني التحتية واستحداث استثمارات جديدة ومنتجة؛
- إعادة النظر في سياسة الإنفاق الاجتماعية التي تنقل كاهل الميزانية.

المراجع

- ¹ فاطمة السويسي ، المالية العامة، لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2005، ص: 38 .
- ² سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، مصر، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000 ، ص: 27.
- ³ الدكتور عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية، بيروت، دار النهضة العربية، 2004، ص: 41-44.
- ⁴ عادل أحمد حشيش، "أساسيات المالية العامة"، بيروت، دار النهضة العربية، 1992، ص: 77.
- ⁵ سوزي عدلي ناشد ، المالية العامة، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2006، ص: 57-59.

⁶ ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص: 96-97.

⁷ رفعت المحجوب، المالية العامة، القاهرة، دار النهضة العربية، 1966، ص: 70.

⁸ معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي و معدلات البطالة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

⁹ المعلومات بالأرقام تم اعتمادها من تقارير المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي.

¹⁰ بيان اجتماع مجلس الوزراء، " برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 " ، الجزائر، 2010.